

السوق الشرق أوسطية والزراعة العربية

يواجه العالم اليوم مرحلة جديدة وتطورات متسارعة دولية وإقليمية تؤكد قيام مرحلة جديدة في نظام العلاقات الدولية تقوم على التجمعات الاقتصادية الكبيرة والتي منها أوروبا الموحدة ، تجمع النافتا ، وتجمع دول الايك (APEC) الذى يضم رابطة دول شرق آسيا ، وصولاً إلى اتفاقية الجات (GATT) والتي تعنى بتحرير التجارة الدولية للسلع والخدمات ، وأخيراً ما أطلق عليها مقترح السوق الشرق أوسطية .

كل ذلك يمثل تحديات للدول النامية عامة ، ولدولنا العربية خاصة ، بما يفرض علينا كأمة عربية أن نتفهم بوعى وإدراك وموضوعية هذه التغيرات وما أسفرت عنه من تكتلات بما يؤدي إلى الاستفادة من الجوانب الإيجابية منها وبما يخدم التضامن والتكامل العربى بمفهومه الشامل .

فكرة السوق الشرق أوسطية :

إن فكرة إقامة سوق شرق أوسطية ليست وليدة الفترة الحالية ، أو بداية اتفاقية السلام في مدريد عام 1991 وإنما هى راسخة في الفكر الإسرائيلي منذ زمن بعيد ، وازداد هذا الرسوخ بعد اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية عام 1978 ، ولم يكن من الممكن تحقيقها في ذلك الوقت.

ان التحرك العملى لتلك السوق بدأ في أعقاب موافقة إسرائيل على المفاوضات مع ممثلى الشعب الفلسطينى في مدريد عام 1991⁴⁷ . أى إنها "فاتورة السلام"

(47) بنك مصر ، " اتفاقية السلام وانعكاساتها على مستقبل التعاون الاقتصادى في منطقة الشرق الأوسط " ، النشرة الاقتصادية ، العدد الأول ، جمهورية مصر العربية 1993 .

إسرائيل . ومن المفترض أن تشمل دول المنطقة العربية بالإضافة لإيران ، تركيا ، أثيوبيا وبالطبع إسرائيل .

ومما يؤكد أن فكرة السوق الشرق أوسطية مخطط لها منذ زمن فقي ، عام 1970 نشرت دراسة أكاديمية إسرائيلية بعنوان " مستقبل العلاقات مع العرب"⁴⁸ حيث تنبأ الدراسة بقيام سوق مشتركة في الشرق الأوسط تستحوذ إسرائيل على النصيب الأكبر منها وبحيث تصبح قلب المنطقة اقتصادياً .

وقد ظهرت عدة دراسات فور اتفاق الحكم الذاتي - مما يؤكد نفس الظن - ومنها دراسة البنك الدولي " الأراضي المحتلة = الاستثمار في السلام " ودراسة جامعة هارفارد " تأمين السلام في الشرق الأوسط : مشروع للمرحلة الانتقالية " والذي نشره معهد الدراسات الاقتصادية والاجتماعية لشئون الشرق الأوسط بجامعة هارفارد⁴⁹ ، وكلاهما قد أوصى بقيام تكتل اقتصادي، بينما كان التقرير الثاني أكثر تحديداً حيث أوصى بأن تسعى كل من إسرائيل والأردن وفلسطين الوليدة إلى التجارة الحرة وفتح الحدود بينهم .

والمناقشة السابقة تثير السؤال التالي وهو ، هل السوق الشرق الأوسطية نابعة من رغبة داخلية للمنطقة أم هي مفروضة من الخارج أو الداخل ؟ وإذا كان ذلك كذلك فهل نستطيع أن نرفض الشرق أوسطية ؟

مفهوم وأسس السوق الشرق أوسطية :

آثار موضوع السوق الشرق أوسطية الكثير من الجدل والنقاش ودخل أروقة المراكز البحثية وانقسمت الآراء حولها وفقاً لمنطلقات عديدة ووفقاً للمداخل التي تناول من خلالها الفكر السياسي العربي مفهوم الشرق أوسطية⁵⁰ .

(48) إبراهيم نوار ، " التصور الإسرائيلي لمستقبل العلاقات الاقتصادية مع العرب " السياسة الدولية ، يناير 1984 .

(49) بنك مصر - مرجع سابق ، ص 32 .

(50) محمد سعد أبو عامود (دكتور) ، " الشرق أوسطية في الفكر السياسي العربي " - السياسة الدولية -

. 1993

وفي مفهوم الشرق أوسطية جوانب أساسية قد ترتفع إلى مستوى الحقائق والتي تؤثر حتماً على مختلف نواحي النشاط للسوق وأيضاً ميكانيزم العمل المستقبلي لدول السوق ، ومن هذه الجوانب ما يلي⁵¹ :

1- فكرة السوق الشرق أوسطية تقوم أساساً على وجود إسرائيل كعضو بصرف النظر عن من هم باقي الأعضاء ، وهذا يعنى أن استبعاد إسرائيل منه تنفى فكرة الشرق أوسطية.

2- ليس هناك تحديد لدول السوق الشرق أوسطية ، معنى ذلك أن المجال متاح لضم دول معينة ، ومنهم من يستبعد دول أخرى .

3- لم تصل السوق الشرق أوسطية إلى مرحلة التنفيذ بعد ذلك لأن السلام لم يتحقق مع دول عربية رئيسية في المنطقة ، كما أن القبول العربى للفكرة ليس كاملاً . كذلك القبول الشعبى الإسرائيلى ليس كاملاً .

ذلك يعنى أن مازال هناك الوقت للدراسة ، والتفكير المتأنى لمفهوم السوق الشرق أوسطية وآثارها .

وإذا كانت السوق ستقوم فكيف يمكن للدول العربية مجابهة سلبياتها أما إذا كان هناك رفض فما هى متطلبات هذا الرفض .

وبصفة عامة تقوم السوق الشرق أوسطية على مجموعة من الأسس وهى :

- حرية انتقال رؤوس الأموال والمشاريع المشتركة .
- حرية انتقال الأشخاص والقوى العاملة .
- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية .
- حرية الإقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادى .

(51) نعمان الزياتى ، " الكرة الشرق أوسطية " ، الأهرام الاقتصادى ، جمهورية مصر العربية ، أبريل

دول السوق الشرق أوسطية :

من المخطط أن هناك مراحل لإقامة السوق الشرق أوسطية وبتتابع المراحل تزداد الدول المشتركة في السوق . ولعل أول هذه المراحل هو قيام تكتل اقتصادي يشمل كل من إسرائيل والأردن وفلسطين ، وعلى أن ينضم إلى السوق في مراحل تالية باقي دول المنطقة ، ومن ثم فاحتمالات الدول الداخلة في السوق على النحو التالي :

- الدول العربية أو بعضها وإسرائيل .
- الدول العربية أو بعضها وتركيا وإسرائيل .
- الدول العربية أو بعضها وإيران وإسرائيل .
- الدول العربية أو بعضها وتركيا وإيران وإسرائيل .
- من المؤكد أن المرحلة الأولى تشمل إسرائيل والأردن وفلسطين .

ولا يوجد في الفكر الإسرائيلي المنشور ما يدل على رغبة إسرائيل في ضم إيران وأفغانستان إلى السوق ، كما أنه لا يوجد ما يدل على عدم الرغبة في ضم دول مغاربية عربية إلى السوق⁵² . وان كان من المؤكد أن المستهدف لإسرائيل في المدى القريب وفي المقام الأول هو السوق الشرق أوسطية التي تضم الدول العربية أولاً نظراً لما يتوافر فيها موارد وأسواق ، وبهدف سياسي هو أن تصبح إسرائيل جزء من النسيج الاقتصادي والسياسي في المنطقة وتصل إلى حالة القبول من شعوبها .

مراحل السوق الشرق أوسطية :

ترتبط لحد كبير مراحل تطور السوق الشرق أوسطية بتطور مراحل السلام بين إسرائيل ودول المنطقة ، وما تحقق حتى الآن يعتبر بداية لتلك السوق - ومن وجهة النظر الإسرائيلية - ومن ثم فإن مراحل السوق قد تبدو متواصلة على النحو التالي⁵³ :

(52) عبد الجبار عدوان ، " نظام عربي قوى شرط قيام سوق شرق أوسطية ، مجلة الباحث العربي ، العدد 35 ، مارس /يونيو 1994 .

(53) نعمان الزياتي ، " الكرة الشرق أوسطية .." الأهرام الاقتصادي ، مرجع سابق .

- مرحلة ربط الاقتصاد الفلسطيني في القطاع والضفة بالاقتصاد الإسرائيلي تمهيداً لدمجه واستيعابه في الاقتصاد الإسرائيلي ، وذلك اصبح لحد ما واقعاً ، إلا أن هناك بعض العقبات والمشاكل المتعلقة بالبنية الأساسية في الأراضي الفلسطينية وتوجهات التنمية المشتركة وإدارتها .
- وفي المرحلة التالية ينضم الأردن إليهما ، لتوسيع حركة التجارة بينهم ، والتعاون في مشروعات مشتركة ، وتناول عمليات التنمية ... ، وذلك ما قدمته دراسة البنك الدولي ودراسة جامعة هارفارد السابق الإشارة إليهما .
- والمرحلة الثالثة تأتي مع تعميق اتفاقيات السلام مع كل من سوريا ولبنان ، فيزداد التبادل التجارى بين فلسطين ، مصر ، الأردن ، سوريا ، ولبنان وبين إسرائيل ، مع قيام المشاريع المشتركة وفتح الحدود وتطبيق باقى أسس السوق السابق الإشارة إليها .

ومع الإلغاء التدريجي للمقاطعه الإسرائيلية تقترب صورة السوق الشرق أوسطية من الواقع وكذلك من الاكتمال ، هذا مع العلم بأن المقاطعة تتآكل بصورة غير معلنة .

توزيع الأنشطة الاقتصادية بين دول السوق:

يقوم أى نشاط اقتصادى بصفة رئيسية على ثلاث ركائز وهى الموارد ، والتكنولوجيا ، والسوق أو ما يطلق عليها الميزة النسبية . وفقاً لمنطقة تلك الركائز فإنه من المتوقع أن يكون هناك قدرأ كبيراً من التخصص في الإنتاج بين دول السوق .

فمصر⁵⁴ - على سبيل المثال - ومن المتوقع أن تخصص في إنتاج الصناعات التحويلية الثقيلة كالحديد والصلب ، والصناعات الهندسية ، وصناعة السيارات والمحركات ، والصناعات المعدنية بشكل عام .

وأما سوريا فمن المستهدف تخصصها في صناعة المنسوجات والصناعات الغذائية ، وبعض الصناعات التحويلية الاستهلاكية الأخرى .

(54) احمد عمر العطيفى ، " التطعيم ضد السوق الشرق أوسطية " ، - الأهرام الاقتصادى مارس 1994 .

والأردن ولبنان تتخصص في بعض الصناعات الاستهلاكية والغذائية والخدمات بالنسبة للبنان بصفة خاصة .

أما دول الخليج - ومن ضمنها العراق - فمن المتوقع أن تخصص في الصناعات البتروكيمياوية وما يرتبط بها .

أما إسرائيل - قلب السوق - فسوف تخصص ، بل يزداد تخصصها في الصناعات الإلكترونية الدقيقة ، والطائرات ، وإنتاج الحاسبات الآلية المتطورة ، والآلات الهندسية والصناعات المتقدمة .

وهذا النمط من التخصص يماشى التطور المستهدف لدول العالم الثالث - بدون إسرائيل - حيث ان الاتجاه السائد في العالم المتقدم هو نقل الصناعات التحويلية إلى الدول الأقل نمواً حيث تعد صناعات ملوثة للبيئة ، ومستهلكة للطاقة ، وذات أرباح منخفضة (استخلاص وصناعة الألومنيوم ، الحديد والصلب ، البتروكيمياويات) وقد تم ذلك عن طريق توسع الدول المتقدمة ومؤسسات الإقراض الدولية في تقديم القروض للدول النامية لإقامة تلك الصناعات بها .

وفي نفس الوقت الذي تنتقل فيه الدول المتقدمة - ومنها إسرائيل - إلى عصر ما بعد التصنيع (عصر المعلومات) حيث تتوزع صناعاتها على محاور ثلاث هي الصناعات الإلكترونية والبرامج ، والثاني صناعات الفضاء والطيران ، والثالث هي صناعات الهندسية الحيوية والوراثية .

مدى استفادة مختلف الأطراف من السوق الشرق أوسطية (مزايا السوق):

- باستتباب حالة السلام وضماداتها يؤدي ذلك إلى خفض ميزانيات الدفاع في دول المنطقة والتي تقطن أكثر من 12% من الناتج المحلي الأصلي لدول الشرق أوسطية ، ومما يعطى مؤشراً أن مبيعات الأسلحة الأمريكية لدول الشرق الأوسط عام 1991 بلغت نحو 16.4 مليار دولار.
- يستتبع ذلك دفع عمليات التنمية والنمو في تلك الدول بما يؤدي إلى رفع مستوى معيشة شعوبها وإحساسها بالأثر الاقتصادي للسلام .

- كما أن استقرار المنطقة يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إليها ، سواء الأجنبية أو الوطنية المهاجرة إلى الخارج ، خاصة أن منطقة الشرق الأوسط مصنفة ضمن الدول المرتفعة المخاطر سياسياً واقتصادياً وتمويلياً مما دفع رؤوس الأموال الدولية والمحلية بالابتعاد عنها . وذلك حيث تقدر الاستثمارات العربية خارج الوطن العربي بنحو 670 مليار دولار ، بينما الاستثمارات العربية الخاصة داخل الوطن العربي نحو 11.9 مليار دولار (عام 1990) .
- إن قيام أي تكتل اقتصادي يؤدي بلا شك إلى فائدة لجميع الأطراف المشتركة فيه ، ولكن مدى هذه الاستفادة يختلف بين دولة وأخرى وفق عوامل متعددة . ويأتي في مقدمة هذه الفوائد لمختلف دول السوق ، زيادة حجم السوق أمام إنتاج الدول الداخلة فيه مما يؤدي إلى زيادة تصريف الإنتاج ، كما أن التكتلات الاقتصادية تؤدي إلى زيادة التخصص وتقسيم العمل والاستفادة من المزايا النسبية المتاحة في دول السوق بما يؤدي إلى خفض التكاليف ومن ثم إلى زيادة العائد من الإنتاج . وفي ذات الوقت تؤدي زيادة المنافسة إلى رفع الكفاءة وتحسين نوعية الإنتاج وذلك عن طريق تبادل المعرفة والتكنولوجيا بين دول السوق .
- كما أن قيام سوق شرق أوسطية بين الدول العربية / أو بين دول عربية وإسرائيل سيؤدي إلى تحقيق هدف إسرائيل في أن تصبح جزء فاعل من نسيج المنطقة وهذا ما لم تؤدي إليه الحروب ، وبالطبع في ذلك قبول لإسرائيل من دول المنطقة ودول العالم القريبة من الدول العربية - ديناً وفكراً - وبما يؤدي إلى أن تصبح كيان طبيعي غير شاذ في المنطقة الشرق أوسطية وهو ما لم تحققه حتى الآن .
- داخل مجموعة دول السوق الشرق أوسطية سيتم علاج عدد من المشاكل والاتفاق بخصوصها بما يخدم دول السوق ومن ضمنها قضايا المياه ، وحركة العمالة ، والحدود المشتركة . حيث يصبح هدف دول السوق زيادة نقاط الالتقاء وتدنيه نقاط الخلاف بما يخدمها اقتصادياً واجتماعياً .

(55) بنك مصر ، " اتفاقية السلام وانعكاسها على مستقبل التعاون الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط "

، مرجع سابق ، ص 35 .

التنمية داخل دول السوق الشرق أوسطية :

السلام في الشرق الأوسط يؤدي إلى قيام السوق الشرق أوسطية ، كما أن قيام السوق الشرق أوسطية يدعم السلام ويقويه - هكذا الافتراض - ومع استتباب السلام تقل الاحتياجات العسكرية ويتدنى الإنفاق العسكري في دول المنطقة . ولاشك أن ما يتم توفيره من الإنفاق العسكري يوجه إلى جوانب التنمية المختلفة في دول المنطقة التي هي في أمس الحاجة إلى تمويل عمليات التنمية بها .

ويتتبع تطور الإنفاق العسكري في دول المنطقة ، يتبين من الجدول (7-1) أن العالم العربي قد زاد إنفاقه العسكري من نحو 2.44 مليار دولار عام 1970 إلى نحو 50 مليار دولار عام 1990 بأسعار الدولار الثابت عام 1985 ، وقد احتلت المملكة العربية السعودية المكانة الأولى في الإنفاق العسكري حيث زاد من 462 مليون دولار عام 1970 إلى نحو 15.93 مليار دولار عام 1990 بمتوسط قدره 12.4 مليار دولار سنوياً في الوقت الذي احتلت فيه الصومال المركز الأخير ، حيث لم يتعد إنفاقها كمتوسط للفترة 1970 - 1990 نحو 39 مليون دولار .

وبتحليل الأهمية النسبية للإنفاق العسكري في الناتج القومي الإجمالي والإنفاق العام يتبين من الجدول (7-2) ، أن نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج القومي الإجمالي قد بلغت أقصاها في العراق بنسبة 20% ، ثم السعودية بنسبة 17.7% ، وبالنسبة للإنفاق العسكري إلى الأنفاق العام جاءت سوريا في المركز الأول بنسبة 69.8% ، ثم عمان بنسبة 41.4% ، في الوقت الذي بلغت فيه نسبة الإنفاق العسكري إلى الدخل القومي في إسرائيل نحو 8.4% وذلك عام 1990 ، و25.2% من جملة الأنفاق العام خلال نفس العام .

ومما لا شك فيه أن تخفيض الأنفاق العسكري العربي والإسرائيلي أحد الاتجاهات الهامة والضرورية في إتاحة قدر من الموارد المالية لدفع عملية التنمية ، خاصة وأن هذا الأنفاق قد استقطع نسب متفاوتة من الناتج القومي الإجمالي للدول العربية وإسرائيل ، ومن الجدول (7-3) يتبين أن قيمة الأنفاق العسكري قد بلغ في الدول العربية مجتمعه عام 1988 نحو 112.3 مليار دولار وبقيس تراوحت بين 60

مليون دولار في لبنان ، و75 مليار دولار في العراق . وهو ما يشير إلى ما يمكن أن يوفره تخفيض الأنفاق العسكري العربي من أموال يمكن أن تلعب دوراً هاماً في دفع عملية الاستثمار في مجالات التنمية المختلفة . ووفقاً لهذا الاتجاه فقد تم تقدير الفائض المالي في حالة خفض الإنفاق العسكري في الدول العربية وإسرائيل بنسبة 25% ، و59% عما كان عليه هذا الإنفاق عام 1988 والتي تنضج من الجدول (7-3) . حيث يتبين أن خفض الأنفاق العسكري في الدول العربية بنسبة 25% يتيح نحو 28 مليار دولار في الدول العربية مجتمعة وبينما يتراوح بين 15 مليون دولار كحد أدنى في لبنان ونحو 18.7 مليار دولار في العراق . ويرتفع هذا التقرير إلى نحو 37.5 مليار دولار في العراق و30 مليون دولار في لبنان إذا ما تم خفض الأنفاق العسكري في الدول العربية بنسبة 50% عما كان عليه هذا الإنفاق عام 1988 .

وفي إسرائيل فإن خفض الأنفاق العسكري بنسبة 25% يتيح نحو 1125 مليون دولار ونحو 2250 مليون دولار إذا ازداد خفض الإنفاق العسكري إلى نسبة 50% وبالطبع ستوجه تلك الأموال إلى الاستثمارات الإنتاجية والخدمية المدنية في تلك الدول ، مما يتيح لها تحقيق معدلات نمو أعلى كثيراً مما تحققه حالياً . هذا بالإضافة إلى التخلص من عبء الاقتراض الخارجي .

وجدير بالذكر أن قيمة الاستثمارات الزراعية العربية بلغت نحو 62.8 مليار دولار في إطار خطط التنمية القومية العربية للفترة 1981-1985 بمتوسط قدره 12.6 مليار دولار وهو ما يشير إلى أن خفض الأنفاق العسكري العربي بنسبة 25% في عام واحد 1988 . يتيح ما يمثل 2.5 مرة جملة الاستثمارات الزراعية السنوية ترتفع هذه النسبة إلى نحو 4.7 مرة من جملة الاستثمارات الزراعية العربية السنوية إذا ما تم خفض الأنفاق العسكري العربي بنسبة 50% وهو الأمر الذي يؤدي بالتالي إلى تغيرات مرغوبة في مجال معدلات التنمية الزراعية وتحسين حياة المجتمع الريفي والتأثير في حجم القوى العاملة الزراعية وما لهذه التغيرات الهيكلية من تأثيرات في مسارات الغذاء في الوطن العربي وأيضاً ما يمكن أن يحدث من تغير هيكل في التقنيات الحديثة في وسائل الإنتاج الزراعي باتجاه الاستخدام

التكنولوجيا وتحويل الزراعة العربية إلى نظم الزراعات المتطورة .

جدول (1-7)

الإنفاق العسكري في الدول العربية بأسعار الدولار الثابت لعام 1985
وأسعار الصرف عام 1985

بالمليون دولار

الدول	السنوات	1970	1975	1980	1985	1990	المتوسط
السعودية	462	4122	17875	20083	15926	12427	
الكويت	125	623	937	1537	1435	981	
الإمارات	18	34	1232	2053	1594	1050	
عمان	41	761	959	2351	1640	1174	
البحرين	11	16	161	156	210	110	
العراق	432	1488	2987	12070	12523	5801	
مصر	605	2049	1658	2648	4572	2236	
سوريا	161	705	3343	2739	5453	2004	
الأردن	91	135	332	539	689	359	
لبنان	94	212	102	93	106	130	
الجزائر	87	183	481	853	1499	574	
ليبيا	199	698	3449	3573	1708	2012	
المغرب	41	154	404	592	846	392	
تونس	13	33	87	394	386	106	
الصومال	26	32	74	29	20	39	
دول عربية أخرى	42	103	459	565	870	472	
جملة الدول العربية	2448	11278	34530	50375	49955	29757	
إسرائيل	2016	3160	2218	5249	3807	4593	
تركيا	1448	2980	2211	2467	3418	2465	
إيران	567	4735	3822	4777	4924	3925	

المصدر: عبد الرزق فارس الفارس، السلاح والخبز، الإنفاق العسكري والتنمية في الوطن العربي 1971-1990، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد الخامس، بيروت 1993.

جدول (2-7)

الأهمية النسبية للإنفاق العسكري إلى جملة الناتج القومي والإنفاق العام في الدول العربية وبعض دول الجوار في السنوات 1970 ، 1980 ، 1990 ،

%

% الإنفاق العسكري للإنفاق العام			% الإنفاق العسكري للناتج القومي			الدول
1990	1980	1970	1990	1980	1970	
38.5	26.7	27.5	17.7	16.6	11.8	السعودية
9.5	11.0	7.6	6.5	3.5	3.9	الكويت
40.7	41.4	(-)	4.7	5.8	(-)	الإمارات
41.4	49.6	60.2	15.8	19.7	11.6	عمان
13.1	15.7	(-)	5.0	4.8	(-)	البحرين
(-)	(-)	27.6	20.0	6.3	11.2	العراق
10.7	15.7	32.4	4.6	6.5	16.2	مصر
69.8	35.8	37.6	13.0	17.2	11.9	سوريا
32.7	35.8	41.0	10.9	13.8	17.8	الأردن
(-)	22.3	17.4	(-)	4.1	2.8	لبنان
9.5	13.8	8.1	1.5	2.1	2.1	الجزائر
29.2	26.6	9.9	8.6	10.0	4.1	ليبيا
21.1	20.8	12.4	4.5	6.3	2.6	المغرب
7.4	11.1	5.4	3.2	2.2	1.6	تونس
25.9	24.3	25.3	9.9	10.8	7.2	جملة الدول العربية
25.2	36.8	47.6	8.4	25.0	23.8	إسرائيل
17.2	18.2	20.4	4.9	4.3	4.3	تركيا
(-)	19.7	26.1	(-)	5.4	6.6	إيران
17.4	18.6	32.8	4.9	5.3	6.2	متوسط العالم

* بيانات غير متوفرة

المصدر: عبد الرزق فارس الفارس، السلاح والخيز، مصدر سابق.

جدول (3-7)

فائض خفض الإنفاق العسكري العربي والإسرائيلي بنسبة
25% و50% بالمقارنة بالإنفاق العسكري العربي عام 1988

فائض الإنفاق الدفاعي (مليون دولار)		الإنفاق الدفاعي (مليار دولار)	الناتج القومي (مليار دولار)	الدولة
نسبة خفض 50%	نسبة خفض 25%			
750	375	1.50	6.2	عمان
800	400	1.60	23.20	الإمارات
85	42	0.17	4.80	قطر
70	35	0.14	4.00	البحرين
8120	4060	16.24	74.30	السعودية
775	387	1.55	18.80	الكويت
37500	18750	75.00	36.57	العراق
30	15	0.06	11.25	لبنان
1975	987	3.95	29.73	سوريا
375	187	0.75	4.96	الأردن
2820	1410	5.64	62.94	مصر
195	97	0.39	8.00	السودان
700	350	1.40	23.30	ليبيا
260	130	0.52	9.58	تونس
600	300	1.20	73.47	الجزائر
480	240	0.96	17.80	المغرب
200	100	0.40	0.71	موريتانيا
420	210	0.84	7.16	دول عربية أخرى
56155	28077	112.31	416.77	جملة الدول العربية
2250	1125	4.50	-	إسرائيل

هيكل التجارة الخارجية العربية والسوق الشرق أوسطية :

اتسمت التجارة الخارجية العربية خلال الحقبة الماضية بالعديد من السمات

العامّة والتي تمثلت بشكل أساسي في :

- 1- ضعف معدلات الأداء العام .
- 2- الضآلة البالغة في الثقل ؛لدولي .
- 3- هيمنة النفط على الصادرات العربية .
- 4- التركيز النوعي في الصادرات العربية واعتمادها على عدد محدود من السلع الأولية أو المواد الخام الكثيرة التعرض للتقلبات السعريّة .

ففيما يتعلق بضعف معدلات الأداء العام فقد انخفض معدل تغطية الصادرات الكلية للواردات الكلية من 210% إلى 90% فقط عام 1986 وان عاد للارتفاع ليسجل 128% عام 1990 . وبالتالي فقد انخفض أيضاً معدل تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية والذي بلغ في أفضل حالاته نحو 30% .

وفيما يتعلق بالضآلة البالغة في مساهمة التجارة الخارجية العربية في التجارة الدولية فإن جملة التجارة العربية (صادرات + واردات) لم تتعد 3.5% من جملة التجارة العالمية في أوائل التسعينات ، ليس هذا فقط بل إن هذه النسبة رغم ضآلتها تنخفض بدرجة كبيرة إذا ما تم استبعاد الصادرات العربية من النفط إلى حد القول أن التجارة الخارجية العربية ليس لها أي نوع من التأثير في مجريات الشؤون التجارية الدولية ، فهي تجارة مجزأة ، مبعثرة بين أطراف أن لم تتبع سياسات تجارية متضاربة فإنها على الأقل ليس بينهم أي جهد تنسيقي لهذه السياسات .

ومن الواضح عند التعرض لدراسة هيكل التجارة الخارجية العربية ان هناك هيمنة نفطية بدأت بشكل كبير منذ حرب 1973 إلا أن عصر السيادة النفطية والفوران النفطي بدأ يتراجع تدريجياً حيث تراجع الأهمية النسبية للصادرات النفطية من حوالي 92% من جملة الصادرات العربية في أوائل الثمانينات إلى نحو 70% في

نهاية تلك الفترة والذي رجع بصفة أساسية إلى الانخفاض الكبير في العائدات النفطية من ناحية ، وارتفاع عائدات التصدير من المنتجات غير النفطية والتي زادت من 19 مليار دولار كانت تمثل 8.2% من جملة الصادرات العربية عام 1980 إلى 42 مليار دولار مثلت 45.6% عام 1988 ، وبالإضافة إلى ذلك فإن من أهم سمات التجارة الخارجية العربية خلال الفترة السابقة يتمثل في التركيز النوعي في الصادرات العربية واعتمادها على عدد محدود من السلع الأولية أو المواد الخام ويعتبر هذا التركيز النوعي للصادرات العربية من أهم مشكلات التنمية خاصة في الدول العربية . ومن الجدول (4-7) يتبين ان الصادرات العربية من الوقود قد مثلت نحو 88.5% - 100% من صادرات الدول النفطية كمتوسط للفترة 1979 - 1981 ، وبين ما يصل إلى نحو 76% من صادرات بعض الدول مثل سوريا و59.2% في مصر كمتوسط لنفس الفترة ، تغيرت هذه الصورة تغيراً طفيفاً في الفترة 1987 - 1989 حيث تراوحت نسبة صادرات الوقود في الدول النفطية بين 79% - 98% وبين 20% - 30% في بعض الدول غير النفطية كمتوسط لتلك الفترة .

وجدير بالذكر أن الصادرات العربية الأخرى (عدا الوقود) لا تخرج عن كونها سلع وخامات تقليدية أولية محدودة العدد فهي غالباً أما خامات استخراجية كالحديد والفوسفات والنحاس أو منتجات زراعية نباتية كالقطن والفاكهة والخضر أو حيوانية كالماشية والضأن والأسماك .

وهذا ما يؤكد أن التركيز النوعي للصادرات العربية في نطاق الوقود والسلع والخامات الأولية سمة أساسية للتجارة العربية تؤدي إلى العديد من المخاطر والتقلبات السوقية .

وان كانت هناك بعض المحاولات لزيادة إسهام السلع المصنعة في التجارة العربية في الدول كالمغرب وتونس ومصر والسعودية إلا أن مجرد الإبقاء على تلك الاسهامات أمراً ضعيف الاحتمال في ضوء أوضاع التنكس الدولي والمنافسة الشديدة في ضوء فتح الأسواق العالمية واتفاقيات التجارة الدولية .

التجارة الخارجية السلعية :

تتسم التجارة الخارجية وخاصة السلعية في منطقة الشرق الأوسط بخصائص معينة سواء فيما يتعلق بحجم هذه التجارة (صادرات + واردات) أو بهيكل هذه التجارة . ومن الجدول (7-5) يتبين أن العجز في الميزان التجاري سمة أساسية لدول المنطقة والذي بلغ عام 1991 حده الأدنى في المملكة الأردنية بنحو 1.6 مليار دولار في الوقت الذي بلغ فيه عجز الميزان التجاري السلعي 7.4 مليار دولار في تركيا بينما حقق الميزان التجاري السلعي في سوريا في نفس العام فائضاً بلغ نحو 2.6 مليار دولار .

ومن جهة أخرى وكما تم الإشارة فإن هناك درجة كبيرة من التركيز النوعي في صادرات وواردات دول المنطقة فالصادرات تتركز بدرجة كبيرة في المواد الخام والسلع الأولية في كل من مصر والأردن وسوريا وإيران وتتنخفض حدة التركيز في تركيا وإسرائيل بدرجة كبيرة حيث يتبين أن 60% من الصادرات السلعية المصرية تمثلت في الوقود والمعادن والسلع الأولية وتصل هذه النسبة إلى 54% و77% و97% في كل من الأردن وسوريا وإيران وتتنخفض النسبة في تركيا إلى نحو 33% وذلك في عام 1991 وتصل هذه النسبة إلى حدها الأدنى في إسرائيل حيث لم تمثل صادراتها من المواد الأولية والوقود سوى 12% فقط من جملة الصادرات السلعية الإسرائيلية في نفس العام .

وتشير بيانات نفس الجدول أن صادرات إسرائيل من الآلات والمعدات تصل إلى نحو 24% من جملة صادراتها السلعية في الوقت الذي لم تتعد هذه النسبة في الدول الأخرى بالمنطقة 6% فقط في تركيا . أيضاً فاقت الصادرات الإسرائيلية من السلع المصنعة الأخرى والمنسوجات والملابس مثيلاتها في الدول المذكورة فيما عدا تركيا حيث بلغت في إسرائيل نحو 71% وفي كل من مصر والأردن وسوريا و تركيا وإيران نحو 67% ، 48% ، 38% ، 97% ، 7% لكل على الترتيب .

جدول (47)

نسبة الاعتماد على السلع الأولية في الصادرات العربية خلال الفترتين 1981-1979 ، 1989-1987

%

الدول	1989-1987		الوقود	1981-1979		الدول
	غير الوقود	جميع السلع		جميع السلع	الوقود	
دول نفطية						
البحرين	10.5	79.4	3.8	93.5	97.3	
العراق	1.5	97.582.4	0.4	99.1	99.5	
الكويت	1.3	82.4	0.9	88.5	89.4	
عمان	4.0	95.8	1.2	95.0	96.2	
قطر	0.2	89.6	2.7	94.0	69.7	
السعودية	2.4	91.9	0.2	99.1	99.3	
الإمارات	3.6	79.0	1.4	95.9	97.3	
الجزائر	1.1	95.8	1.5	98.7	99.9	
ليبيا	0.3	97.4	3.0	99.7	99.7	
دول غير نفطية						
الأردن	47.7	0.1	59.3	-	59.3	
سوريا	15.9	38.8	15.9	76.4	92.3	
مصر	48.8	34.1	28.7	59.2	87.9	
موريتانيا	98.4	0.6	96.6	3.2	99.8	
المغرب	49.2	2.4	66.2	4.4	70.6	
الصومال	99.0	0.4	97.6	2.0	99.6	
السودان	95.8	0.2	96.5	2.5	99.0	
تونس	14.2	19.8	13.5	52.0	65.5	

المصدر: الأمم المتحدة، الاونكتاد الثامن - تقرير مقدم في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نيويورك 1992
 المنظمة العربية للتنمية الزراعية، استشراف صورة الزراعة العربية لعام 2000، الخرطوم، يناير 1994

جدول (5-7)

هيكل التجارة للدول عام 1991

الدول	تجارة السلع (ملايين الدولارات)		النسبة المئوية من واردات السلع																							
	واردات	صادرات	النسبة المئوية من واردات السلع		النسبة المئوية من صادرات السلع		معدن	وقود	مصنوعات أخرى	آلات ومعدات	سلع أولية	سلع أولية	معدن	وقود	معدات	معدن	وقود	مصنوعات أخرى	آلات ومعدات	نقل	سلع أولية	سلع أولية	معدن	وقود	مصنوعات أخرى	منسوجات وملابس
مصر	7862	3887	غذوية	وقود	سلع أولية	آلات ومعدات	مصنوعات أخرى	معدن	وقود	سلع أولية	سلع أولية	معدن	وقود	معدن	وقود	معدن	وقود	مصنوعات أخرى	آلات ومعدات	نقل	سلع أولية	سلع أولية	معدن	وقود	مصنوعات أخرى	منسوجات وملابس
الأردن	2507	879	26	14	4	18	37	38	38	16	16	38	38	38	38	38	38	37	18	1	16	16	38	38	44	4
سوريا	3002	5594	17	18	7	26	32	32	32	62	62	32	32	32	32	32	32	32	26	15	62	62	32	32	1	23
لبنان	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
تركيا	21038	13594	7	21	12	29	31	7	7	26	26	7	7	7	7	7	7	31	29	6	26	26	7	61	36	
إيران	21688	15916	13	صفر	5	44	38	90	90	7	7	90	90	90	90	90	90	38	44	صفر	7	7	90	4	3	
إسرائيل	16753	11891	7	8	5	32	49	49	49	2	2	49	49	49	49	49	49	49	32	10	2	2	49	24	64	

المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، 1993.

ومن جهة أخرى فإن هيكل واردات بعض دول منطقة الشرق الأوسط وكما تبين من الجدول (5-7) قد تميز بارتفاع نسبة الواردات من الآلات ومعدات النقل والمصنوعات الأخرى حيث مثلت مجتمعه في كل من مصر والأردن وسوريا نحو 58% ، 55% ، 58% على الترتيب بينما بلغت تلك النسب نحو 60% ، 82% ، 81% في كل من تركيا وإيران وإسرائيل . وفي نفس الوقت فقد فاقت نسبة الواردات العربية من الأغذية إلى حد كبير الواردات الغذائية في تركيا وإيران وإسرائيل ففي الوقت الذي بلغت فيه نسبة تلك الواردات الغذائية إلى جملة الواردات في مصر والأردن وسوريا بين 17% ، 29% بلغت نسبة تلك الواردات في إسرائيل نحو 7% فقط من جملة وارداتها السلعية .

وباستقراء جدول (6-7) يتبين أن جملة قيمة الصادرات السلعية في بعض الدول الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط وهي مصر والأردن وسوريا قد بلغت مجتمعة نحو 10.4 مليار دولار في الوقت التي بلغت قيمة الصادرات السلعية في تركيا وإيران وإسرائيل نحو 13.6 مليار دولار ، 15.9 مليار دولار ، 11.9 مليار دولار على الترتيب تمثل نحو 131% ، 153.6% ، 114.8% على الترتيب من جملة قيمة الصادرات السلعية للدول العربية الثلاث مجتمعة .

وفي جانب الواردات السلعية بلغت جملة الواردات السلعية للدول العربية نحو 13.4 مليار دولار عام 1991 بينما بلغت تلك الواردات في تركيا وإيران وإسرائيل نحو 21 مليار دولار ، 21.7 مليار دولار ، 16.8 مليار دولار تمثل على الترتيب 157.3% ، 162.2% ، 125.3% من جملة الواردات السلعية في الدول العربية المذكورة .

وبصفة عامة فإن حجم التجارة السلعية في تركيا وإيران وإسرائيل يمثل على الترتيب نحو 145.9% ، 158.5% ، 120.7% من جملة حجم التجارة السلعية للدول العربية الثلاث مجتمعة في عام 1991 .

جدول (6-7)

التجارة السلعية (صادرات وواردات) في بعض دول

منطقة الشرق الأوسط عام 1991

تجارة السلع (مليون دولار)			الدول
حجم التجارة السلعية	واردات	صادرات	
11749	7862	3887	جمهورية مصر العربية
3386	2507	879	الأردن
8596	3002	5594	سوريا
23731	13371	10360	جملة الدول العربية الثلاثة
34632	21038	13594	تركيا
145.9	157.3	131.2	% من جملة الدول العربية الثلاثة
37604	21688	15916	إيران
158.5	162.2	153.6	% من جملة الدول العربية الثلاثة
28644	16753	11891	إسرائيل
120.7	125.3	114.8	% من جملة الدول العربية الثلاثة

المصدر: جمعت وحسبت من :

- البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ، 1993 .
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، " استشراف صورة الزراعة العربية لعام 2000 " ، الخرطوم ، يناير 1994 .

التجارة الخارجية الزراعية العربية والإسرائيلية :

على الرغم من ضآلة مساهمة التجارة الخارجية العربية بصفة عامة والزراعية منها بصفة خاصة إلى حجم التجارة العالمية ، فإن الصادرات الزراعية لازالت تمثل أحد المصادر الهامة لتوفير النقد الأجنبي في العديد من الدول العربية . ومما لاشك فيه أن الحجم النسبي للصادرات الزراعية إلى الواردات الزراعية إنما يعكس إلى حد كبير مدى قوة وسلامة الأداء العام ليس للقطاع الزراعي فقط وإنما للنظام الاقتصادي بصفة عامة .

ومن الجدول (7-7) - الذي يوضح البيانات الخاصة بالصادرات والواردات الزراعية في 20 دولة عربية - يتبين أنه على الرغم من زيادة قيمة الواردات الزراعية العربية من نحو 21.4 مليار دولار عام 1990 إلى نحو 30.04 مليار دولار عام 2000 وبمعدل نمو سنوي نحو 5.9% ، إلا أنها تعد على درجة معقولة من الاستقرار خاصة بالمقارنة بما كانت عليه الواردات العربية الزراعية في فترة السبعينات من نمو سريع بلغ نحو 23% خلال تلك الفترة .

ومن جهة أخرى فإن الصادرات الزراعية العربية قد زادت من نحو 6 مليار دولار عام 1990 إلى نحو 7.5 مليار دولار عام 2000 بمعدل نمو سنوي 3% ومعدل زيادة بلغ نحو 1.25% بالمقارنة بما كانت عليه عام 1990.

ويوضح نفس الجدول أن نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية بلغت في الدول العربية مجتمعه نحو 28.4% عام 1990 انخفضت إلى 25.9% عام 1996 ثم 25.1% عام 2000 ويرجع ذلك بالطبع إلى عدم مواكبة الصادرات للواردات من سلع الغذاء الأساسية خلال تلك الفترة . وجدير بالذكر أن بعض الدول العربية قد حققت زيادة في نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية مثل دول الخليج العربي فيما عدا العراق. هذا في الوقت الذي انخفضت فيه تلك النسبة بين عامي 1996 ، 2000 كما في العراق والمغرب والسودان والصومال وقد يرجع ذلك إلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في بعض تلك الدول أو انخفاض قيمة العملة الوطنية كما في مصر .

جدول (7-7)
الصادرات والواردات الزراعية العربية (1990-1995-2000)

بالمليون دولار

الدولة	الصادرات الزراعية						الواردات الزراعية						معدل النمو السنوي %		
	1990	1995	1996	1997	1998	2000	1990	1995	1996	1997	1998	1999	2000	95-90	96-2000
الأردن	564	536	527	548	478	373	334	373	334	334	334	334	334	1-	0.8-
الإمارات	490	570	682	713	682	213	548	223	213	213	213	213	213	3.1	5.3-
السعودية	6	68	56	52	81	102	107	62.5	17.6	4.9	4.7	247	247	4.9	17.6
تونس	649	779	758	1179	1154	1380	1595	3.7	20.4	15.6	631	631	631	5.7	9.2-
الجزائر	78	118	163	58	73	105	111	8.6	9.2-	5.6	107	107	107	7.9	14.9
جمهورية السعودية	6	12	14	16	17	18	19	14.9	17.7	17.7	12.6	841	530	12.6	17.7
السودان	264	492	565	533	533	440	202	13.3	22.7-	54.1-	336	336	336	22.7-	22.7-
موريتانيا	605	177	742	936	816	647	571	21.8-	6.3-	11.7-	807	96	808	11.7-	6.3-
الصومال	81	35	28	20	25	5	5	15.4-	35-	0	85	72	72	35-	0
المرآق	60	8	10	18	22	7	7	33.2-	8.5-	0	1852	1073	923	8.5-	0
عمان	97	160	161	338	361	301	324	10.5	19.1	7.6	455	494	523	7.6	19.1
قطر	91	163	3	3	3	122	125	12.4	15.4.1	2.5	282	399	269	2.5	15.4.1
الكويت	105	35	216	167	217	115	78	19.7-	22.5-	32.2-	751	821	934	19.7-	22.5-
لبنان	125	84	98	129	102	142	135	7.6-	8.3	4.9-	536	821	1183	7.6-	8.3
مصر	228	47	188	35	49	57	299	12.6	12.3	424.6	1479	1183	1234	12.3	424.6
ليبيا	26	228	421	842	842	483	572	14.9	8.3	1.2	3180	1797	2037	8.3	1.2
المغرب	1936	877	1032	843	965	1455	1569	14.6-	11	7.8	814	170	126	14.6-	11
موريتانيا	176	247	244	250	246	15	15	50.2-	7	0	65.4	18.9	4.6	50.2-	7
الصومال	48	60	43	112	90	52	86	4.6	18.9	4.3	1.1-	7550	6661	4.3	1.1-
إجمالي	6088	5746	6389	7614	6428	6661	7550	13.3	4.3	1.1-	24697	23457	21438	13.3	4.3

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي، عام 2001

وبإلقاء الضوء على واقع الصادرات والواردات الزراعية في إسرائيل خلال نفس الفترة مقارنة بالدول العربية يتبين أن الصادرات الزراعية الإسرائيلية قد زادت من نحو 862 مليون دولار عام 1980 إلى نحو 2.2 مليار دولار عام 1990 بزيادة نحو 140% عما كانت عليه تلك الصادرات في العام الأول . وقد مثلت الصادرات الزراعية الإسرائيلية نحو 25% من جملة الصادرات الزراعية في الدول العربية مجتمعة زادت هذه النسبة إلى 37% عام 1990 مما يعنى أن الصادرات الزراعية الإسرائيلية تمثل ما يزيد ثلث الصادرات الزراعية لعشرين دولة عربية مجتمعة مما يشير - مقارنة بالمساحة المنزرعة والإنتاج الزراعى في كل من الدول العربية وإسرائيل - إلى مدى الأداء الاقتصادى بصفة عامة والزراعى صفة خاصة في إسرائيل مقارنة بالدول العربية .

وتجدر الإشارة إلى انه في الوقت الذى بلغت فيه نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية العربية نحو 25.1% عام 2000 تعدت هذه النسبة في إسرائيل نسبة 100%.

ومما سبق فإن واقع التجارة الخارجية العربية والإسرائيلية بصفة عامة والزراعية منها بصفة خاصة يثير العديد من الدلالات التى يجب أن تكون موضع اهتمام ودراسة دقيقة .

ومن ذلك يتضح مدى قوة القطاع الزراعى الإسرائيلي حيث يحقق صادرات بما قيمته نحو 2.24 مليار دولار عام 1991/90 ، بينما الدول العربية الثلاث الرئيسية للسوق الشرق أوسطية لم تحقق سوى 1.27 مليار دولار مجتمعه خلال نفس العام ، بما نسبته 56.6% من الصادرات الزراعية الإسرائيلية .

وهذا أيضاً يعنى أن هناك إمكانية لتدفق فائض الصادرات الزراعية الإسرائيلية إلى دول السوق الشرق أوسطية وبما قد يؤدي إلى تغير في هيكل القطاع الزراعى والتركيب المحصولى في بلدان السوق .

والتغير في هيكل القطاع الزراعى العربى (التركيب المحصولى بصفة أساسية)

سينصب على جوانب معينة ومن ثم فإن له عدد من الاحتمالات التي منها :
أولاً : اتجاه التركيب المحصولي نحو محاصيل نحو محاصيل الاستهلاك المحلي
اعتمادات على الواردات الزراعية من إسرائيل . وبالتالي تنخفض الصادرات
الزراعية العربية .

ثانياً : اتجاه التركيب المحصولي نحو محاصيل زراعية غير منافسة للإنتاج الزراعي
الإسرائيلي - ذلك لما يتميز به الإنتاج الزراعي الإسرائيلي من قدرة تنافسية
أكبر . وبالتالي سيتجه إلى التوسع في المحاصيل التقليدية ، واستمرار اعتماد
الصادرات عليها .

ثالثاً : الاتجاه إلى إنتاج وتصدير سلع زراعية معينة إلى إسرائيل لتتولى تصنيعها
أو إعدادها لإعادة التصدير ، وبالتالي يتزايد عائد الصادرات الزراعية
الإسرائيلية على حساب الزراعة العربية .

رابعاً : إعادة توزيع التركيب المحصولي بين دول المنطقة وفقاً لمبدأ الميزة النسبية
، وسيرتبط بذلك ما سوف يقوم على نوعيات الإنتاج الزراعي من عمليات
تصنيعية وتسويقية مكتملة وهذا ما تتميز فيه إسرائيل عن عديد من الدول العربية
الداخلة في السوق .

مخاطر السوق الشرق أوسطية :

يرى البعض - ومن ضمنهم مؤيدي السوق الشرق أوسطية - أنه في ظل الأوضاع
العربية والدولية الراهنة فإن إسرائيل ستحقق أهداف اقتصادية كبيرة على حساب
العرب⁵⁶ .

كما أن التعاون الإقليمي الشرق أوسطي من المتوقع أن يكون على حساب التعاون
العربي أو البديل الأساسي للتعاون العربي ، وبمعنى آخر سيتقلص التعاون العربي .

وهنا يطرح السؤال التالي نفسه ، هل الشرق أوسطية ستكون بديل للنظام العربي ،
ذلك لأن إسرائيل داخل السوق الشرق أوسطية لن يكون دورها هامشي ، كما أنها لن

(56) محمد سعد أبو عامود (دكتور) ، " الشرق أوسطية في الفكر السياسي العربي " ، مرجع سابق .

تمكن من قيام تكتل عربى قوى يؤثر على المصالح الإسرائيلية داخل السوق - المقصود إسرائيل ومن ورائها من قوى أجنبية - .

والسوق الشرق أوسطية ستلغى أدواراً مؤثرة لأقطار عربية لها انتمائها القومى العربى، وذلك في سياق تفاعلات اقتصادية وسياسية مستجدة على المنطقة ، ومن أخطر تلك المستجدات عزل مصر وتهميش دورها الاقتصادى والسياسى والقومى في المنطقة العربية⁵⁷ .

كما أن قيام السوق الشرق أوسطية سيؤدى إلى منافسة بل صراع اقتصادى لتدنية القوى العربية وزيادة القوى الإسرائيلية ، ومن ضمن مجالات الصراع ، التقليل من أهمية قناة السويس، وإنشاء بدائل لها - سواء بحرية أو برية - وذلك لتقليل دور مصر في التجارة العالمية، كذلك التنافس في جذب رؤوس الأموال بين إسرائيل ومصر ولبنان ، وستفوز إسرائيل حيث أن معظم رؤوس الأموال تخضع لسيطرة يهودية بصورة أو بأخرى .

والمنافسة السياحية القائمة حالياً بين مصر وإسرائيل ستزداد حدتها وتتدنى أسلحتها من الجانب إلهودى .

هذا بالإضافة إلى أن الطاقة الاستيعابية الضخمة للأسواق العربية ستصبح متاحة أمام تجارة إسرائيل الخارجية (الصادرات الإسرائيلية) .

وفي ظل سوق شرق أوسطية ستتوزع الأدوار الاقتصادية وفقاً للمبادئ الاقتصادية - الميزة النسبية ، التخصص وتقسيم العمل ، منطقة الموارد ... - وبالتالي ستخصص معظم الدول العربية في الصناعات الأساسية التحويلية والاستهلاكية والبتروكيماوية بينما تتخصص إسرائيل في الصناعات المتطورة (مرحلة ما بعد التصنيع السابق الإشارة إليها) ، وفي ذلك تكريس للتبعية والتخلف وخلق فجوة في معدلات النمو ومستويات التنمية بين الدول العربية وإسرائيل .

(57) بنك مصر ، " اتفاقية السلام وانعكاسها على مستقبل التعاون الاقتصادى في منطقة الشرق الأوسط " ، مرجع سابق ، ص 37 .

رفض السوق الشرق أوسطية :

وإذا أردنا أن نضع ذلك في صيغة سؤال فهو هل نستطيع فعلاً رفض قيام السوق الشرق أوسطية كمبدأ ؟

وفي محاولة لإلقاء الضوء على جوانب السؤال وليس الإجابة عليه ، فأنا نشير إلى النواحي التالية :

- القبول بمبدأ الأرض مقابل السلام ، ألا يرتبط ذلك بالسوق الشرق أوسطية ؟.
- اتفاقية السلام الشئانية ، ألا تتضمن قيام تعاون اقتصادي وانفتاح ثنائي ومتعدد ؟.
- الوضع العربي الراهن ، هل يمكن من فرض يدبيل للسوق الشرق أوسطية ؟ وهل هناك استراتيجية عربية لتحسين العلاقات العربية ؟.
- ما هو العمل تجاه القوى الدولية والعالمية العاتية والتي تؤيد التعاون الإقليمي - بل وتفرضه - وتقصّر المساعدات والقروض على التجمعات الإقليمية ؟.

ملاحظات ختامية

من الواضح أن موضع السوق الشرق أوسطية وما يرتبط به من آثار متعددة تمس مختلف الجوانب أكبر من أن يتم تناوله في دراسة فردية ، ولكن أردنا أن نعطي بعض الملامح والملاحظات التي تحتاج إلى دراسة ووقت ، ومنها :

- أن هناك عصرًا جديدًا ونظامًا دوليًا جديدًا ، ولا بد أن ندخله ونتعايش معه وذلك بتصور عربي عملي ندخل به عصر الأقاليم الاقتصادية وبأساليب علمية تقلل المخاطر ، وتزيد من قوانا في ضوء ما لدينا من إمكانيات وموارد ينظم استخدامها محليًا وعربيًا .
- رغم هذا الجدل الواسع ، ظلت الدوائر الرسمية في الدول العربية في عزوف وتباعد مقصود عن المشاركة في النقاش أو العناية به ، وظل النقاش محصوراً

- في أوساط مثقفين ومفكرين وسياسيين معارضين ومؤيدين للشرق أوسطية .
- ورغم هذا النقاش والجدل فإنه ليس هناك تعريف ولا تحديد لمفهوم السوق الشرق أوسطية ، بل هناك تداخل وليس لم يحدد بين مفاهيم السوق الشرق أوسطية والنظام الشرق أوسطى⁵⁸ .
- من الواضح من تتابع الأحداث ، أن المستهدف حالياً إقامة علاقات ثنائية و/أو ثلاثية عربية - إسرائيلية أقوى من العلاقات العربية - العربية ، بما يؤدي بأن تصبح إسرائيل البؤرة المحورية التي تمر من خلالها العلاقات بين الدول العربية وبعضها .
- وذلك بهدف أن تصبح إسرائيل عضواً في تجمع إقليمي كبير ، يقبلها ، ويتعامل معها ، وتصل إلى موارد البترول ، والتراكمات الرأسمالية فيه ، والسوق الواسعة تكون إسرائيل فيها ركيزة التقدم ومصدر التكنولوجيا - بناء على توزيع الأنشطة الاقتصادية بين دول السوق - ومن ذلك تحقق قدراً من السيطرة الاقتصادية .
- إقامة السوق المشتركة عملية طويلة المدى تحتاج إلى عقود وليس إلى شهور أو سنوات ، وذلك لأعداد اقتصاديات الدول الأعضاء للاشتراك في السوق ، ومن ثم فإن الوقت متاح للدراسة المتأنية لجوانب السوق المختلفة والقضايا الهامة التي تثيرها وهي ، القضايا الاقتصادية ، والقضايا السياسية ، والقضايا الأمنية .
- أما فيما يتعلق بفائدة " السوق الشرق أوسطية " فقد طرحها معظم المعبرين عن هذا التيار دون مناقشة جدية أو تحليل علمي لإمكاناتها وعوائدها الفعلية لكل دولة من دول السوق .
- ومما سبق يتضح أن الصادرات العربية السلعية هي مجموعة محدودة من المواد الأولية والسلع التقليدية ، وتشمل بصفة رئيسية الحديد والفسفات والنحاس ..

(58) مركز الدراسات السياسية " التقرير الاستراتيجي " ، 1993 ، جريدة الاهرام ، سبتمبر 1994 ،

والمنتجات الزراعية كالقطن والفاكهة والخضر ، وبعض المنتجات الحيوانية كالماشية والضأن .

- وبينما تمثل الصادرات من الآلات والمعدات نحو 24% من صادرات إسرائيل ، نجدها لا تمثل أكثر من 1% في كل دول المنطقة (تركيا 6%) وذلك من جملة صادراتها السلعية .

ومن ثم فإن السوق ستكون متاحة أمام صادرات إسرائيل من الآلات والمعدات والتي تمثل واردات الدول العربية منها نحو من 18% - 26% (تركيا 29% ، إيران 44%) من جملة وارداتها السلعية .

- هذا مع العلم بأن جملة قيمة الصادرات السلعية لثلاث دول رئيسية من دول السوق تبلغ نحو 10.4 مليار دولار عام 1991 وهى مصر ، الأردن ، سوريا . بينما تبلغ قيمة صادرات إسرائيل وحدها نحو 11.9 مليار دولار خلال نفس العام وبما نسبته 114.8% من صادرات الدول الثلاث .

أى أن المستفيد الأول من السوق الشرق أوسطية هو الذى لديه صادرات سلعية أكبر وهى إسرائيل أولا .

- كما أنه يتضح قوة القطاع الزراعى الإسرائيلي عن الزراعات العربية ذلك حيث يحقق صادرات زراعية بما قيمته 2.24 مليار دولار عام 1991/90 ، بينما الدول العربية الثلاث الرئيسية في السوق (مصر ، سوريا ، الأردن) لم تحقق سوى 1.27 مليار دولار مجتمعه خلال نفس السنة . أو بما نسبته 56.6% من صادرات إسرائيل الزراعية . وذلك قد يعنى إمكانية تدفق فائض الصادرات الزراعية لإسرائيلية إلى دول السوق الشرق أوسطية - والدول العربية بصفة عامة - وبما يؤدى إلى تغيير في هيكل القطاع الزراعى والتركيب المحصولى في بلدان السوق ، جدول (6-7) .

- السوق الشرق أوسطية ، والتعاون الإقليمى ليس عبارة عن مجموعة من المشاريع يتم طرحها وطلب تمويلها بدون استراتيجية متكاملة لأسس التعاون العربى/ العربى ، والعربى/ الإسرائيلي ومستقبله وآثاره .

- كما أنه من الضروري أن تكون دول السوق في الحقوق والواجبات ، وأن تكون دول طبيعية ، فقانون حق العودة الذي يعتبر إسرائيل دولة كل يهود العالم ، يجب إلغائه ، كذلك الاعتراف بالشرعية الدولية من كل دول السوق شرط واجب ومنه ضرورة توقيع إسرائيل على اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية - تلك أوراق يمكن للدول العربية استخدامها قبل قيام السوق .
- وهناك مجموعة من الأسئلة مطروحة في هذه الورقة ، يلزم الإجابة عليها للتعرف على السوق الشرق أوسطية ، وتحديد نتائجها ، وهذه الإجابة بالطبع تستلزم دراسات علمية متعددة الجوانب لم تتم حتى الآن ومن هذه الأسئلة :
- * هل السوق الشرق أوسطية نابعة من رغبة داخلية للمنطقة أم هي مفروضة ، من الخارج أو الداخل ؟.
- * وهل نستطيع أن نرفض الشرق أوسطية ؟.
- * وإذا رفضنا السوق الشرق أوسطية فما هو العمل تجاه القوى الدولية والعالمية العاتية التي تؤيد التعاون الإقليمي - بل وتفرضه وتفصر المساعدات والقروض على التجمعات الإقليمية ؟ وقد سبق طرحه .
- * ثم ، هل السوق الشرق أوسطية ستكون بديل للنظام العربي ؟.
- * ما هو هيكل السوق ، وما هي الدول الأعضاء ؟.
- * ما هي المتطلبات الأساسية لقيام السوق والمزايا والسلبيات الاقتصادية وغير الاقتصادية على دول السوق ؟.
- * هل هناك تصور عربي لاستراتيجية شاملة تحدد المصلحة العربية ، والموقف العربي المشترك ، وحدود التعاون الإقليمي ؟ ومتى يوجد هذا التصور ؟.

وفي ضوء ما سبق ، نوصى بما يلي :

- نظراً لأن السوق الشرق أوسطية شاملة لعديد من الدول ، فإنه من المفضل أن تتولى هيئة إقليمية دراسة السوق . ومن ثم فإنه في مقدور الجامعة العربية تكليف بعض مؤسساتها ، ومؤسسات أخرى علمية وتطبيقية بدراسة السوق الشرق أوسطية . ولاسيما أن الوقت مازال متاحاً لذلك .
 - الدعوة إلى عقد عدد من المؤتمرات العربية والمحلية لمناقشة السوق الشرق أوسطية على نطاق واسع وإن تشترك كافة الجهات والمؤسسات .
 - إجراء عدد من الدراسات القطرية على السوق الشرق أوسطية .
 - كما يلزم دراسة أسباب فشل التكتلات العربية السابقة ، والتي منها :
السوق العربية المشتركة ، اتحاد المغرب العربي ، مجلس التعاون العربى ، مجلس التعاون الخليجي ، كافة اتفاقيات التعاون الاقتصادي العربى ، ثنائية وغير الثنائية .
- وهل لن يتكرر الفشل للسوق الشرق أوسطية ؟ أم أنها ستولد لتبقى ؟
- ضرورة وضع استراتيجية عربية شاملة لدخول السوق الشرق أوسطية تزيد من الإيجابيات وتقلل من الآثار السلبية للسوق على أى من الدول العربية .

الملاحق

الصادرات والواردات العربية الإجمالية (1996-2001)

بالمليون دولار

2001	2000	1999	1998	1997	1996	
الصادرات السلعية - فوب						
224012.8	242835.8	165720.9	137821.0	182854.8	179206.2	مجموع الدول العربية
2294.4	1899.3	1831.9	1802.4	1835.5	1816.9	الأردن
45621.0	49064.7	36473.8	33835.3	40408.4	37335.9	الإمارات
5544.7	6194.9	4362.8	3270.2	4383.0	4702.1	البحرين
6605.7	583909	5873.3	5725.0	5559.0	5519.0	تونس
19100.0	21650.0	12320.0	10140.0	13820.0	13220.0	الجزائر
75.8	75.4	69.2	59.1	42.6	39.6	جيبوتي
72837.7	77371.4	50621.9	38724.4	60572.5	60565.8	السعودية
1618.7	1806.7	780.1	595.7	594.2	620.3	السودان
4700.0	5146.0	3806.0	3142.0	4057.0	4165.2	سوريا
00	00	00	00	00	00	الصومال
00	00	00	00	00	00	العراق
11180.0	11318.6	7238.0	5521.5	7656.7	7373.2	عمان
10870.1	11594.0	7213.7	5030.5	3856.1	3833.0	قطر
16174.1	19475.9	12277.4	9616.0	14281.0	14946.0	الكويت
800.0	700.5	695.0	723.0	649.0	1066.0	لبنان
8775.6	12078.0	6707.6	6216.0	9888.7	9402.2	ليبيا
7024.9	7060.8	5236.5	4402.8	5525.3	4967.4	مصر
7116.7	7417.8	7402.3	7144.0	7039.0	6886.0	المغرب
356.2	344.7	333.1	369.4	412.8	484.9	موريتانيا
3317.3	3797.2	2478.3	1503.7	2274.0	2262.7	اليمن
الواردات السلعية فوب						
-150723.6	-147139.1	-137268.3	-143683.9	-144063.8	-139888.0	مجموع الدول العربية
-4301.3	-4073.7	-3292.0	-3404.8	-3648.5	-3818.1	الأردن
-35550.0	-34899.9	-31719.5	-32588.2	-34093.9	-30563.9	الإمارات
-4008.2	-4393.6	-3468.4	-3298.7	-3778.2	-4037.0	البحرين
-8971.3	-8092.6	-8022.8	-7876.0	-7515.0	-7280.0	تونس
-9800.0	-9350.0	-8960.0	-8630.0	-8130.0	-0.9090	الجزائر
-263.8	-270.3	-251.7	-239.6	-204.0	-200.7	جيبوتي
-28645.1	-27741.0	-25717.5	-27534.6	-26369.8	-25358.3	السعودية
-1395.2	-1366.4	-1256.2	-1732.2	-1421.9	-1339.5	السودان
-3900.0	-3723.0	-3590.0	-3320.0	-3603.0	-4502.2	سوريا
00	00	00	00	00	00	الصومال
00	00	00	00	00	00	العراق
-4921.0	-4593.0	-4299.1	-5214.6	-4645.0	-4231.5	عمان
-3385.7	-2929.7	-2251.6	-3070.6	-2992.6	-2584.1	قطر
-6932.2	-6450.7	-6708.7	-7713.0	-7747.0	-7949.0	الكويت
-7000.0	-6278.6	-5778.0	-6581.0	-6923.0	-6992.0	لبنان
-4420.3	-4128.8	-4406.0	-5753.6	-7170.2	-6929.2	ليبيا
-13957.5	-15381.4	-15164.8	-14617.3	-14157.2	-13169.6	مصر
-10110.7	-10652.5	-9956.8	-9463.0	-8903.0	-9079.0	المغرب
-390.2	-329.5	-304.7	-357.9	-355.0	-470.4	موريتانيا
-2771.1	-2484.4	-2120.5	-2288.8	-2406.5	-2293.5	اليمن

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير السنوي - 2002، الجزء الثاني

الصادرات والواردات العربية الإجمالية (1996-2001)

بالمليون دولار

الدول	الصادرات الإجمالية (فوب)										متوسط معدل التغيير للفترة (%)		الواردات الإجمالية (سيف)										متوسط معدل التغيير للفترة (%)	
	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2000-96	2001	2000-96	2001	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2000-96	2001	2000-96	2001				
الأردن	1816.9	1835.5	1802.4	1831.8	1899.3	2294.4	1.1	20.8	1.1	2492.8	4101.7	3716.8	4292.8	4597.2	4871.3	4871.3	1.7	6	1.7	4871.3				
الإمارات	37335.9	40408.4	28907.7	36473.8	49064.7	45621	7.1	7-	7.1	30563.9	34093.9	32588.2	30563.9	34899.9	35550	35550	3.4	1.9	3.4	35550				
البحرين	4702.1	4383	4114.4	4362.8	6194.9	5544.7	7.1	10.5	7.1	4272.9	4025.5	3566.2	4272.9	4833	4409	4409	3.1	8.8	3.1	4409				
تونس	5519	5469	5469	5873.3	5839.9	6605.7	1.4	13.1	1.4	7704.5	7951.4	8354.1	7704.5	8706.8	9868.6	9868.6	3.1	13.3	3.1	9868.6				
الجزائر	13220	13820	10260	12320	21650	19100	13.1	11.8	13.1	9090	8130	8545	9090	9688	10383.9	9688	1.6	6.2	1.6	10383.9				
جيبوتي	39.6	42.6	37.6	69.2	75.4	75.8	17.5	0.5	17.5	220.8	224.4	264	290.9	309.9	328.9	309.9	8.8	6.1	8.8	328.9				
السعودية	60565.8	49910	49910	50621.9	77371.4	72837.7	6.3	5.9	6.3	27765	28743.1	30012.6	28032.8	30299.1	32082.5	30299.1	2.2	5.9	2.2	32082.5				
السودان	620.3	594.2	595.7	780	1806.7	1698.7	30.6	6-	30.6	1504.4	1579.7	1924.6	1414.9	1552.7	1585.5	1552.7	0.8	2.1	0.8	1585.5				
سوريا	4165.2	4057	3142	3806	5146	4700	5.4	8.7	5.4	5379.5	4027.7	3888.4	3831.6	4186	4807.9	4186	6.1	14.9	6.1	4807.9				
الصومال	187.6	177.8	182.4	186.6	191.2	195.8	0.5	2.4	0.5	294.2	315.7	337.4	360.2	384.7	409.3	384.7	6.9	6.4	6.9	409.3				
العراق	503	2347.7	4648.9	9080	14097	12594.5	130.1	10.7	130.1	567.1	916.9	1431.1	1541.2	2746	2526.8	2746	48.3	0.8	48.3	2526.8				
عمان	7373.2	7656.7	5521.5	7238	11318.6	11180	11.3	1.2	11.3	4577.6	5026	5681.1	4672.8	5039.3	5399.1	5039.3	2.4	7.1	2.4	5399.1				
قطر	3833	3856.1	5030.5	7213.7	11594	9796.2	31.9	15.5	31.9	2868.3	3321.8	3356.8	2499.6	3252.2	2747.5	3252.2	3.2	15.5	3.2	2747.5				
الكويت	14946	14281	9616	12277.4	19475.9	16174.1	6.8	17-	6.8	8373.3	8246.3	8616.4	7616.2	7156.2	7734.4	7156.2	3.9	8.1	3.9	7734.4				
لبنان	1066	649	327	695	700.5	800	10-	14.2	10-	7575.2	7466.7	7071.1	6207.4	6230	7486.1	6230	4.8	20.2	4.8	7486.1				
ليبيا	9402.2	9888.7	6216	6707.6	12078	8775.6	6.5	27.3	6.5	5272.3	5602.8	4897.3	3857.2	3224.1	4840	3224.1	11.6	50.1	11.6	4840				
مصر	4967.4	5525.3	4402.8	5326.5	7060.8	7024.9	9.2	0.5	9.2	13035.9	13245.3	16536.6	16009.2	13849.2	14135.2	13849.2	1.5	2.1	1.5	14135.2				
المغرب	6886	7039	7144	7402.3	7418.7	7136.8	1.9	3.8	1.9	8256.4	7874.6	10274.4	10804.6	11034.4	11034.4	11034.4	8.7	4.3	8.7	11034.4				
موريتانيا	484.9	212.8	369.4	333.1	344.7	356.2	8.2	3.3	8.2	630.7	600.2	615	580	688	796	688	2.2	15.7	2.2	796				
اليمن	2262.7	2274	1503.7	2478.3	3797.2	3317.3	13.8	12.6	13.8	1496.7	2013.7	2167.3	2008	2323.7	1986.8	2323.7	11.6	14.7	11.6	1986.8				

المصدر: صندوق النقد العربي 2002 - الجزء الثاني

نسبة خدمة الدين العام الخارجى إلى الصادرات من السلع والخدمات
(2001-1996)

%

السنة	الدولة المقترضة					
	2001	2000	1999	1998	1997	1996
الأردن	13.0	15	14.1	14.4	15.8	15.9
تونس	14.8	21.5	17.3	17.9	18.2	19.2
الجزائر	24.8	24.7	34.6	38	24.9	26.4
جيبوتي	7.9	7.5	8.3	8.8	5.4	7.3
السودان	8.4	11.3	1.5	0.5	-	-
سوريا	9.1	9.9	8.9	9.0	13.4	-
الصومال	28.7	28.7	-	-	-	1.6
عمان	7.8	8.0	9.2	9.2	5.2	9.2
لبنان	20.2	19.1	16.9	13.1	31.8	7.6
مصر	9.4	18.6	8.9	10.4	8	12.3
المغرب	17.0	19.0	22.6	23.9	26.4	29.7
موريتانيا	21.4	23.0	21.9	20.6	28.2	20.2
اليمن	6.8	5.4	5.2	6.7	3.5	3.2
إجمالي	14.8	15.4	17.4	18.7	16.4	17.5

إجمالي صادرات وواردات الدول العربية أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (1997-2001)
مليون دولار

الدولة	الصادرات (فوب)									
	2001	2000	1999	1998	1997	*2001	2000	1999	1998	1997
الأردن	4871.3	4597.2	4292.8	3716.8	4101.7	2294.4	1899.3	1831.8	1802.4	1835.5
الإمارات	35550	34899.9	30563.9	32588.2	34093.9	45621	49064.7	36473.8	28907.7	40408.4
البحرين	4409	4833	4272.9	3566.2	4025.5	5544.7	6194.9	4362.8	4114.4	4383
تونس	9868.6	8706.8	7704.5	8354.1	7951.4	6605.7	5839.9	5873.3	5469	5559
السعودية	32082.5	30299.1	28032.8	30012.6	28743.1	72837.7	77371.4	50621.9	49910.1	60572.5
سوريا	4807.9	4186	3831.6	3888.4	4027.7	4700	5146	3806	3142	4057
العراق	2526.8	2746	1541.2	1431.1	916.9	12594.5	14097	9080	4648.9	2347.7
عمان	5399.1	5039.3	4672.8	5681.1	5026	11180	11318.6	7238	5521.5	7656.7
قطر	2747.5	3252.2	2499.6	3356.8	3321.8	9796.2	11594	7213.7	5030.5	3856.1
الكويت	7734.4	7156.2	7616.4	8616.3	8246.3	16174.1	19475.9	12277.4	9616	14281
لبنان	7486.1	6230	6207.4	7071.1	7466.7	800	700.5	695	723	649
ليبيا	4840	3224.1	3857.2	4897.3	5602.8	8775.6	12078	6707.6	6216	9888.7
مصر	14135.2	13849.2	16009.2	16536.6	13245.3	7024.9	7060.8	5236.5	4402.8	5525.3
المغرب	11034.4	11530.8	10804.6	10274.4	7874.6	7136.8	7418.7	7402.3	7144	7039
إجمالي	147492.8	140549.8	131906.9	139991	134643.7	211085.6	229259.7	158820.1	136648.3	168058.9

* أرقام أولية

المصدر : التقرير السنوي لصندوق النقد العربي - 2002 - الجزء الأول

إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول العربية المقترضة (1996-2001)

مليون دولار

* 2001	2000	1999	1998	1997	1996	الدول العربية المقترضة
125662.5	127739.1	134422.9	136874.2	132122.3	141421.8	الأردن
6680.0	6754.0	7321.0	7056.0	6451.6	6651.8	تونس
12244.0	11630.0	12393.0	11119.0	11366.0	11444.0	الجزائر
22400.0	25200.0	28015.0	30665.0	30890.0	33421.0	جيبوتي
424.0	400.0	369.0	338.7	316.6	284.3	السودان
15603.0	15938.0	16132.0	16843.0	16326.0	16972.0	سوريا
5495.1	5245.0	5573.6	5242.3	4709.9	4759.9	الصومال
2548.0	2555.0	2606.0	2635.0	2561.0	2643.0	عمان
3744.0	3555.0	3603.0	3629.0	3602.0	3415.0	لبنان
7665.2	6870.8	5431.2	4069.0	2402.2	1883.8	مصر
28227.0	27109.0	28761.0	29812.0	28179.0	30055.0	المغرب
14230.0	16047.0	17548.0	19324.0	19096.0	21168.0	موريتانيا
1532.3	1500.0	1533.0	1564.0	2366.0	2362.0	اليمن
4869.9	4935.3	5137.1	4576.3	3856.0	6362.0	

* بيانات تقديرية

المصدر : إحصائيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2002 ومصادر وطنية ودولية أخرى

نسبة إجمالي الدين العام الخارجي القائم الي الناتج المحلي الإجمالي
(2001-1996)

%

*2001	2000	1999	1998	1997	1996	الدول العربية المقترضة
45.9	48.6	53.0	56.4	60.5	68.3	الأردن
75.7	79.9	90.0	89.2	89.0	96.0	تونس
61.1	59.8	62.2	55.4	60.0	58.5	الجزائر
41.0	46.8	58.3	64.8	64.6	71.4	جيبوتي
74.1	72.3	68.8	65.9	63.0	57.6	السودان
125.2	143.3	160.0	173.2	166.7	238.2	سوريا
27.9	27.7	33.2	32.7	28.4	27.0	الصومال
2103.4	2109.2	2151.3	2175.2	2114.1	2181.8	عمان
18.8	17.9	22.9	25.8	22.7	22.4	لبنان
45.9	41.7	32.9	25.2	16.2	14.5	مصر
30.8	27.6	32.3	36.1	37.3	44.7	المغرب
42.5	48.8	50.1	54.2	57.1	57.8	موريتانيا
154.5	152.1	160.5	159.5	221.2	218.6	اليمن
53.5	53.1	68.2	72.2	56.1	110.7	

بعض البيانات الأساسية للدول العربية

نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي عام 2001 %	معدل التضخم 2001	إجمالي الواردات بالمليونات دولار 2001	إجمالي الصادرات بالمليونات دولار 2001	النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي 2001	متوسط نصيب الفرد الناتج المحلي الإجمالي بالولايات المتحدة الأمريكية 2001	نسبة العاملين في الصناعة 2000	نسبة العاملين في الزراعة 2000	نسبة قوة العمل الي إجمالي السكان 2000	الدولة
2	1.8	4871.3	2294.4	4.2	1704	8.3	11.4	31.1	الأردن
3	1.2	35550.0	45621.0	2.0	20602	16.6	4.9	43.8	الإمارات
1	0.5	4409.0	5544.7	4.8	11113	27.9	1.0	43.4	البحرين
12	1.9	9868.6	6605.7	5.2	2073	28.5	24.6	40.0	تونس
9	4.2	10283.9	19100.0	2.0	1661	20.1	24.3	32.4	الجزائر
3	1.8	328.9	75.8	2.0	816	-	-	-	جيبوتي
5	0.8	32082.5	72837.7	1.5	8197	11.0	9.8	27.7	السعودية
38	7.4	1585.5	1698.7	6.7	394	8.9	61.1	39.3	السودان
24	0.5	4807.9	4700.0	-	1144	27.5	27.8	31.6	سوريا
32	-	2526.8	12594.5	-	-	22.1	10.1	26.5	العراق
2	1.0	5399.1	11180.0	5.0	8314	11.4	35.8	30.5	عمان
-	0.7	2747.5	9796.2	-	28140	9.8	1.3	55.3	قطر
-	1.7	7734.4	16174.1	-	14627	29.8	1.1	36.2	الكويت
8	-	7486.1	800.0	1.3	4399	31.8	3.7	33.4	لبنان
8	8.1	4840.0	8775.6	-	5490	19.9	6.0	31.8	ليبيا
16	2.2	14135.2	7024.9	3.3	1409	22.5	33.3	40.3	مصر
12	0.6	11034.4	7136.8	6.5	1146	20.5	36.1	41.0	المغرب
20	4.7	796.0	356.2	4.6	364	5.1	52.9	44.6	موريتانيا
15	4.3	1986.8	3317.3	1.7	481	9.4	50.9	30.2	اليمن

المصدر : صندوق النقد العربي ، التقرير السنوي 2002

المصادر

1. بنك مصر ، " اتفاقية السلام وانعكاساتها على مستقبل التعاون الاقتصادى في منطقة الشرق الاوسط " ، النشرة الاقتصادية ، العدد الأول ، جمهورية مصر العربية 1993.
2. ابراهيم نوار ، " التصور الإسرائيلي لمستقبل العلاقات الاقتصادية مع العرب " السياسة الدولية ، يناير 1984 .
3. محمد سعد أبو عامود (دكتور) ، " الشرق أوسطية في الفكر السياسي العربى " - السياسة الدولية - 1993 .
4. نعمان الزياتى ، " الكرة الشرق أوسطية " ، الأهرام الاقتصادى ، جمهورية مصر العربية ، أبريل 1994.
5. عبد الجبار عدوان (دكتور) ، " نظام عربى قوى شرط قيام سوق شرق أوسطية ، مجلة الباحث العربى ، العدد 35 ، مارس / يونيو 1994 .
6. نعمان الزياتى ، " الكرة الشرق أوسطية .. الأهرام الاقتصادى ، مرجع سابق .
7. احمد عمر العطيفى ، " التطعيم ضد السوق الشرق أوسطية " ، - الأهرام الاقتصادى مارس 1994 .
8. مركز الدراسات السياسية " التقرير الاستراتيجى " ، 1993 ، جريدة الاهرام ، سبتمبر 1994 ، ص ص 228 - 237 .